

## تقرير الاستقرار المالي العالمي

## نظرة جديدة على مواطن الضعف في النظام المصرفي العالمي

يقدم هذا الفصل تقييما جديدا لمواطن الضعف في النظام المصرفي العالمي، ويؤكد وجود مخاطر محتملة في بيئة يسودها الارتفاع المستمر في التضخم وزيادة أسعار الفائدة. والهدف من هذا التقييم، الذي يستند إلى البيانات المتاحة للاطلاع العام ويستخدم أساليب موحدة على مستوى المناطق المختلفة، هو أن يكون مكملا للعمليات المشابهة التي تُجرىها السلطات باستخدام بيانات رقابية مفصلة. ويتألف التحليل من (١) اختبار معزز لقدرة النظام العالمي على تحمل الضغوط بهدف استخلاص دروس من حالة الاضطراب المصرفي في مارس ٢٠٢٣، و(٢) مؤشرات المخاطر الأساسية وتتضمن بيانات واسعة النطاق عن الأسواق وتنبؤات المحللين التي تُستخدم في الرقابة الآنية لمواطن الضعف الناشئة في النظام المصرفي.

ويتضح من اختبار تحمل الضغوط أن النظام المصرفي العالمي لا يزال متمتعا بدرجة كبيرة من الصلابة حسب السيناريو الأساسي الوارد في عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ومع هذا، يكشف هذا الاختبار النقاب عن احتمال مواجهة كثير من البنوك في الاقتصادات المتقدمة خسائر رأسمالية فادحة ترجع إلى تقييم الأوراق المالية بسعر السوق ورصد مخصصات لخسائر القروض.

وفي ظل سيناريو من التطورات المعاكسة يتسم بركود تضخمي حاد، يخلص اختبار تحمل الضغوط في النظام العالمي إلى حدوث خسائر رأسمالية باهظة في مجموعة واسعة من البنوك، بما في ذلك العديد من المؤسسات المؤثرة على النظام المالي في الصين وأوروبا والولايات المتحدة.

وتتسق هذه النتائج مع مؤشرات المخاطر الأساسية التي تشير حاليا إلى أن هناك عددا من البنوك في الولايات المتحدة وأوروبا تواجه أشد مستويات الضغوط حسب الوضع في نهاية مارس ٢٠٢٣. وحسب ما كان عليه الوضع في نهاية ديسمبر، تدل مؤشرات المخاطر الأساسية المبنية على متوسط التنبؤات المجمع للمحللين إلى وجود مجموعة كبيرة من البنوك الأصغر المعرضة للمخاطر في الولايات المتحدة. وفي المناطق الأخرى، تتزايد المخاطر في آسيا والصين وأوروبا، إذ إن كلا من المكاسب الأقل من المتوقعة وتدني نسب الأسعار إلى القيم الدفترية يشير إلى مواجهة ضغوط في المستقبل.

ويدعو هذا الفصل إلى تعزيز الأدوات التحليلية لتقييم المخاطر، ومراقبة مقاييس السوق ذات الصلة عن كثب، وجعل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أشد وأكثر تفصيلا، بما فيها للبنوك الأصغر. ومن المهم كذلك جعل الممارسات الرقابية أكثر اقتحامية، وتنفيذ إجراءات تصحيحية على نحو أكثر حداثة وفعالية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تشديد المعايير الاحترازية لرأس المال في مواجهة مخاطر أسعار الفائدة. وينبغي أن تكون البنوك مستعدة للاستفادة من تسهيلات البنوك المركزية، ومن ثم التخفيف بشكل كبير من الخسائر الرأسمالية المحتملة من بيع الأوراق المالية التي يُحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في ظل الضغوط.

للاطلاع على التقرير الكامل، يُرجى الرجوع إلى النص الإنجليزي من خلال هذا الرابط:

<https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2023/10/10/global-financial-stability-report-october-2023>